الثورة
الأحد 4 شعبان 1433هـ 24 يونيو 2012م العدد (17386)

مستشفى عام: الحريق يقام كل خمس سنوات بعد الإعلان عنه

المستشفيات في مواجهة تهمة إحراق ملفات المرضى

وضع الباحثون خطتهم العلمية بين فترة زمنية تبدأ قبل عشرة أعوام وحتى الآن، وأثناء العمل فاجأهم، مالم يتوقعونه لا وجود لملفات المرضى المراد دراستهم ويمكن الاكتفاء بعامين مضت فقط- وبسهولة قيل لهم أنه تم إحراق ملفات المرضى ولم يعد هناك أي معلومات عنها.

تحقيق/صقر الصنيدي

مستشفى خاص: نحفظ حتى ملفات الموتى

كانت هذه المعلومة مخيفة لمن يسمعها أول مرة ومحرجة لممثل المستشفى الموجود أثناء مناقشته ابحاث طلاب قسم طب المجتمع جامعة صنعاء وقد تمكن من الاختفاء فجأة هرباً من الإجابة عن سؤال لماذا تحرقون ملفات مرضاكم في كلية الطب؟ قال الباحثون الذين أجروا بحثاً مفصلاً وحصلوا على شهادات التخرج هذا العام أنهم لم يكونوا مصدقين وقبلها غير متوقعين أن لا يعثروا على ملفات مرضى للقيام بتحليلها والخروج وبالنتائج وقد اختاروا أهم مستشفى عام في اليمن وهو مستشفى الثورة الذي يحسب له إنجاح معظم ابحاث الطلاب والمساهمة معهم في الخروج بنتائج أولية للعديد من الأمراض لكنه هذه المرة يواجه تهمة الإحراق للملفات مستخدماً النار كلما زادت أعدادها.

تركنا الباحثين الذين اكتفوا بما توافر لديهم من سنوات وغادرنا كلية طب جامعة صنعاء في اتجاه مستشفى الثورة وبعد تطوع أحدهم بايصالنا إلى المبنى الذي يوجد في إحدى ادوارة الأرشيف الطبي ظهرت لنا نافذة في الدور الرابع من مبنى مكون من ستة طوابق حديثة وتتزاحم الأوراق والملفات على تلك النافذة وكأنها تتنافس على من يخرج أولاً، هكذا يبدو المنظر من الأسفل.

يقول أحد مرافقي المرضى إنه في طريقه إلى الارشيف لطلب نسخة من ملف المريض ولديه ثقة أنه سيجده غير مصدق احتمالية أن يكون تعرض للحريق وقد كان محقاً فقد عاد حاملاً له في اتجاه الطبيب المختص – مثل هذه الملفات لا يمكن حرقها وتعرف بالملفات الفاعلة أي التي تتحرك نتيجة طلب الأطباء لها هذا ما يؤكد عليه المشرف على الأرشيف محمد العزيزي والذي لم تمر فترة طويلة منذ تسلمه العمل هنا وهو متخصص بالاحصاء.

حين تمت ممازحة مرافق المريض الباحث عن الملف بالذي يفكر فيه حال إحراق الملف الذي يريده رد مبتسماً سأحرق لهم الأرشيف لا يمكنه القيام بذلك وليس لديه أي حق بالتفكير برد فعل سلبي لأن المستشفى قد أدى ما عليه «نقوم بنشر إعلان في الصحف إلى المرضى الذين مضت أكثر من خمس سنوات على ملفاتهم إن كانوا يحتاجونها وأن المستشفى غير مسؤول عن توفيرها فيما بعد.

يقول العزيزي «هذا قانوني جداً الإعلان المتكرر يصل إلى كل من لديه ملف واقف في الأرشيف.

ومفسراً للمعنى يقول إن واقف تعني أن تمر فترة زمنية طويلة دون أن يطلبه الطبيب فيصبح بحكم المعلومات القديمة التي لا يحتاج أحد إليها.

تعتقد الجهة الطبية أن الإعلان في الصحيفة يصل إلى كل من لديهم ملف طبي وهو اعتقد لا تربطه صلة بالواقع فهناك كثيرون يأتون فيما بعد ويبحثون على ملف أكلته النار وعند سؤالهم أين كانوا ولم يقرأوا الصحيفة يردون أنهم مشغولون أو أنهم كانوا في القرية.

الأكثر تضرراً

لدينا الآن متضرر مباشر وهو المريض الذي يفقد ملفه الطبي إلى الأبد ويضطر لإعادة كل شيء قام به لكن الدكتور حسن حرمل «طبيب عام» يقول إن الفحوصات ونتائجها التي تمر عليها أكثر من ستة أشهر تصبح قديمة ولا بد من إعادة إجراؤها فقد يكون هناك تطور إلى الأحسن أو الأسوأ وللإثبات يورد مثلاً: بعض السفارات التي تشترط لدخول أراضي بلدانها بعض الفحوصات تطلب أن تكون حديثة ولم يمر عليها أكثر من ستة أشهر وهو أمر علمي بحت ففي حالة فحص الكبد قد يكون أصيب خلال الفترة التي أعقبت الفحص ولا بد من إجراء جديد للتأكد.

الدكتور أمين الكمالي المعروف في عالم الجراحة لا يمكنه أن يبدأ في أي إجراء طبي إلا بعد تكوين ملف طبي متكامل ويرسل المريض لعمل فحوصات لكل شيء تقريباً ويجمع كل ذلك في ملف خاص وفي كل مرة يطلب مراجعة الملف قبل اتخاذ أي قرار وتحفظ الملفات لديه الكترونياً وورقياً، يقول: الملف من أساسيات العلاج فمن خلاله يمكن تتبع الحالة المرضية وهل حدث تدهور أو استقرار أو تحسن وبدونه يضطر الطبيب للبدء من جديد.

هناك أيضا متضرر غير المريض وهو السياسة الصحية للبلد فمن دون ملفات طبية ومسوحات ميدانية لا يمكن تحديد الأولويات الصحية ويبقى دور وزارة الصحة للطوارئ فقط كلما حدث وباء وانتشر تتدخل للمواجهة وكأنها وزارة إدارة كوارث فقط وليس وضع مخططات ورسم سياسات.

حين علم رئيس قسم طب المجتمع جامعة صنعاء الدكتور أحمد الحداد أن هناك إحراقاً ظهر عليه القلق ذلك لأن طب المجتمع إحدى المؤسسات التي يمكن الاعتماد عليها في دراسة صحة المجتمع وتحديد الأولويات وقال إن هذه مشكلة ستواجه الأبحاث على المدى القريب والبعيد وتكبر كلما مر وقت أطول.

غرفة لا تكفي

في الواقع يمكن رؤية الكم الهائل للملفات التي يحتضنها مستشفى الثورة العام باعتباره مستشفى مرجعياً لليمن كلها وقد تم عمل غرفة منفردة إضافية لاستيعاب الملفات لكنها أيضا لا تكفي وستفيض إن تركت فاتحة يديها لكل ملف ولن يمر وقت طويل حتى لا يجد عامل واحد مكاناً شاغراً للوقوف داخل الغرفة.

وحتى لا يحدث هذا تم تخصيصها للملفات الجنائية وهي التي يكون المريض فيها تعرض لعمل جنائي وهذه الملفات لا تتعرض لأي نوع من الاتلاف لأنها خطيرة كما يقول مسؤول الملفات في المستشفى وإن كان مر عليها وقت فهي قضايا قتل أو إصابة وتحتاج إليها المحاكم للبت في القضايا.

وأثناء تواجدنا شوهدت عملية نقل لبعضها بواسطة عربية ذات إطار واحد داخل المستشفى وذلك لتفريغ بياناتها.

يقول أحد أطباء المستشفى إن الأهمية ليست للملفات الجنائية فقط بل لكل ملف قضية يتضمن العلاقات بين الأمراض والظواهر وتؤخذ النسب والمؤشرات ويحدث تحليل بيانات كلي من قبل الباحثين فكيف لي أن أعرف أن مرضاً معيناً أكثر انتشاراً في منطقة جغرافية محددة إذا لم أجد تحليلاً علمياً يستند إلى ملفات يذكر فيها المنطقة الجغرافية ونوع المرض المتفشي وبالتالي دراسة المسببات ميدانياً.

ويورد الطبيب بريطانيا التي يمكن أن تجد فيها ملفاً لمريض حدث مرضه قبل مائة عام وتعتبر هذه الملفات معلومات وطنية لا يمكن التفريط فيها أو حرقها.

تحرص بعض المستشفيات الخاصة التي تمكنا من زيارتها على الاحتفاظ بالملفات الطبية ولو لفترات طويلة وإن كان هناك هدف مادي بحيث لا يستطيع المريض البحث عن مستشفى آخر ويظل يتلقى العلاج في ذات المستشفى الذي فيه ملفه الطبي وحسب أحد المسؤولين على أرشيف مستشفى خاص فإنهم يحفظون ملفات المرضى حتى بعد موتهم كما يحافظون على سرية هذه الملفات التزاماً بالأخلاق المهنية للطب والقوانين المعروفة.

يقول النائب علي عشال صاحب مشروع قانون الإعلام وحرية المعلومات إنه حرص في كل مرحلة من مراحل مناقشته القانون قبل إقراره في البرلمان على التأكيد على سرية معلومات الملفات الطبية وعدم إخراجها إلى الإعلام أو تناولها لأنها شخصية وإن كانت تعود لشخصية تشغل منصباً عاماً ويحاسب القانون من يقوم بنشر معلومات شخصية عن المرضى وقد تم إقرار هذا القانون في مجلس النواب.

مشروع متعثر

تسربت إلينا معلومات أثناء التحقيق من مستشفى الثورة تتحدث عن مبالغ مالية كبيرة صرفت لإنشاء أرشيف الكتروني ضخم يضم كافة البيانات في قاعدة داخلية للمستشفى ويوفر الكثير من الجهد والمساحات إلا أن المشروع تعثر بفعل مجهول ولا توجد أي بوادر لاستئناف العمل فيه وسيحد مثل هذا العمل من ضياع الملفات أو اتلافها خاصة وأن مستشفيات خاصة بدأت منذ فترة بالسير عليه ولم تواجه أي مشاكل.

إعلان بيع بالمزاد العلني

يعلن مكتب وزارة المالية م /حضرموت - المكلا عن رغبته في بيع مواد خردة مستعملة بالمزاد العلني وهي عبارة عن " خزانات, معدات بحرية, حاويات, تلفونات موبايل مستعملة, مكيفات, أجهزة تحلية مياه, أنابيب, قطع غيار, أثاث مكتبي مستعمل, مواد متنوعة أخرى".

وفعلى الإخوة الراغبين الدخول في المزاد الحصول على كشوفات المواد وشروط دخول المزاد مقابل رسم بمبلغ وقدره ١٠٠٠٠ عشرة آلاف ريال لا يرد.

علماً أن آخر موعد لطلب الدخول للمزاد يوم الأحد الموافق ٢٠١٢/٧/٨م وسيكون المزاد العلني يوم الاثنين الموافق ٢٠١٢/١٠/٩م تمام الساعة التاسعة والنصف صباحاً بموضع ضبة مديرية الشحر.

مناقصة عامة من المؤسسة اليمنية العامة لصناعة وتسويق الاسمنت - مصنع اسمنت البرح

تعلن المؤسسة اليمنية العامة لصناعة وتسويق الاسمنت – مصنع اسمنت البرح عن رغبتها في إنزال المناقصة العامة والتي سيتم تمويلها ذاتيا ١٠٠٪ وعلى النحو التالي:

رقم المناقصة	موضوع المناقصة	رسوم وثائق المناقصة (غير مستردة)	آخر موعد لبيع الوثائق	تاريخ فتح المظاريف	مبلغ الضمان (ريال يمني)	مدة سريان الضمان	عدد مرات الاعلان
٢٠١٢/٩م	توريد مطبوعات	٥٠٠٠ ريال	٢٠١٢/٧/١٨م	٢٠١٢/٧/٢٤م	٥٠,٠٠٠ ريال	٩٠ يوما	الأولى

فعلى الراغبين المشاركة في هذه المناقصة كل على حدة التقدم بطلباتهم الخطية خلال أوقات الدوام الرسمي الى إدارة المصنع في محافظة تعز- خط تعز الحديدة – مديرية مقبنة.

- يقدم العطاء في مظروف مغلق ومختوم بالشمع الاحمر الى الإدارة المالية دائرة المشتريات والمخازن ومكتوب عليه اسم المؤسسة اليمنية العامة لصناعة وتسويق الاسمنت (مصنع اسمنت البرح) ورقم المناقصة واسم مقدم العطاء وفي طيه الوثائق التالية :

١- ضمان بنكي بنفس نموذج الصيغة المحددة في وثائق المناقصة كما هو موضح اعلاه أو شيك مقبول الدفع.

٢- صورة من السجل التجاري ساري المفعول.

٣- صورة من شهادة ضريبة المبيعات + البطاقة الضريبية سارية المفعول.

٤- صورة من البطاقة التأمينية + البطاقة الزكوية سارية المفعول.

٥- صورة من شهادة مزاولة المهنة.

- تستثنى الشركات الاجنبية من تقديم الشهادات والبطاقات المشار إليها آنفاً ويكتفى بتقديم الوثائق القانونية المؤهلة الصادرة من البلدان التي تنتمي إليها تلك الشركات.

- آخر موعد لاستلام العطاءات وفتح المظاريف هو الساعة (الحادية عشرة صباحا) كما هو محدد اعلاه ولن تقبل العطاءات التي ترد بعد هذا الموعد وسيتم اعادتها بحالتها المسلمة الى اصحابها ولن يلتفت للعطاءات غير المستوفية للشروط اعلاه أو الواردة في وثائق المناقصة.

٦- سيتم فتح المظاريف في مقر المصنع (صالة الاجتماعات) بحضور اصحاب العطاءات أو من يمثلهم بتفويض رسمي موقع ومختوم.

٧- يمكن للراغبين المشاركة في هذه المناقصة الاطلاع على وثائق المناقصة قبل شرائها وذلك خلال الدوام الرسمي كما هو موضح اعلاه.